

مفهوم النظام الإقليمي الخليجي

عماد زيدان خلف ولمان العلواني ، أ.م.د. عمر كامل حسن
جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية

المستخلص :

تناول البحث التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي وبيان مكوناته ووحداته السياسية وكثافة تفاعلاته البينية ، وتفاعلات مكوناته مع محيطها الإقليمي و الدولي . وبيان أهمية موقع النظام الإقليمي الخليجي الجغرافي ، ومقدار تأثيره في خطوط الملاحة الدولية وخطوط مقل النفط والغاز العالمية .
الكلمات المفتاحية : النظام الإقليمي ، النظام الإقليمي الخليجي ، الخليج العربي .

The Concept of the Gulf Regional system

Imad Zidan Khalaf Wlman A.P.D . Omar Kamell Hassan
University of anbar

The college of Education Human sciences - Department of Geographical

Abstract :

The research discusses clarification of the Gulf regional system , presentation of its members and political units and all its internal interactions and its members' interactions with their regional and international surroundings. Furthermore , it explains the geographical importance of the Gulf regional system's location and its influence on the international navigation lines and the international oil and gas transportation lines

Key words: Regional system , Gulf regional system, and Arabian gulf

3- تأثير النظام الإقليمي الخليجي بمحيطه الإقليمي والدولي وتأثيره فيها .

المقدمة :

يستمد البحث أهميته من أهمية النظام الإقليمي الخليجي، وما يمثله من موقع استراتيجي وعقدة مواصلات مهمة في الطرق البرية وطرق الملاحة البحرية الدولية، حيث تطل منطقة النظام الخليجي على الخليج العربي ومضيق هرمز الذي يمر من خلاله أكثر من 40% من النفط الخام المنقول بالبواخر يومياً، وكذلك تطل دول النظام على بحر العرب و المحيط الهندي و البحر الأحمر وخليج العقبة ومضيق باب المندب، إضافة لامتلاك دول النظام موارد طبيعية ضخمة أهمها (النفط و الغاز) اللذان يمثلان أهمية كبرى لعجلة الاقتصاد العالمي ومصدر الطاقة الأهم عالمياً وتملك دول النظام قرابة 60% من الاحتياطي العالمي من النفط و الغاز. كل هذا منح النظام الإقليمي الخليجي أهمية كبيرة في محيطه الإقليمي العربي وغير العربي وعلى المستوى العالمي .

الحدود المكانية للدراسة :

يعتبر النظام الإقليمي الخليجي قلب العالم القديم ويحدد جغرافياً بالمنطقة الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتضم ثمان دول هي (جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، إمارة قطر، إمارة الكويت، مملكة البحرين والجمهورية الإسلامية الإيرانية) وتطل هذه الدول على الخليج العربي الذي اكتسب منه النظام تسميته وأهميته. وتمثل حدود الدول الثمان حدود النظام، أما فلكياً فتحدد دائرتي عرض (16، 40) شمالاً وخطي طول (35، 63) شرقاً حدود النظام والخريطة (1) تبين موقع النظام الإقليمي الخليجي وحدوده.

مشكلة الدراسة :

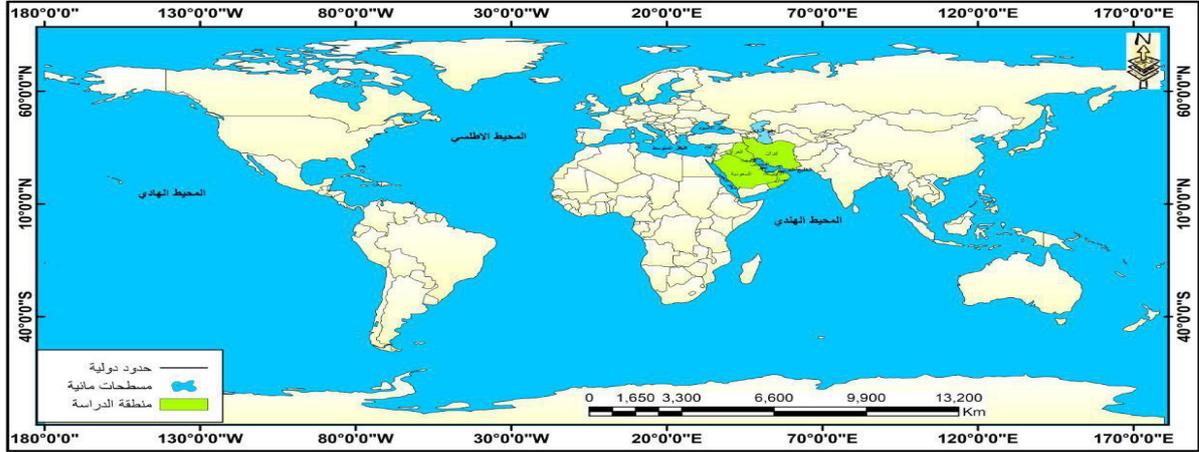
تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤل الآتي : ما هو النظام الإقليمي الخليجي ومدى تفاعله مع محيطه الإقليمي و الدولي .

فرضية الدراسة : بالاعتماد على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

1- يمتلك النظام الإقليمي الخليجي كل صفات الإقليمية، من وحدة جغرافية وكثافة تفاعلات بينية وعدد وحدات سياسية أكثر من ثلاث وحدات، مما جعل منه إقليمياً فعلياً على ارض الواقع وأن لم يكتب الصفة الرسمية .

2- امتلاك النظام الإقليمي الخليجي مميزات جيواستراتيجية عديدة منحها إياه الموقع الجغرافي المميز والمهم الرابط بين الشرق والغرب، والموارد الطبيعية والقوة البشرية والعسكرية .

خريطة (1) موقع وحدود النظام الإقليمي الخليجي



المصدر/ الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العراق والوطن العربي والعالم الشامل، دار النبراس الثقافية، بغداد 2010، ص 5..

التيار الأول: يعرفه بأنه منظمة إقليمية نظامية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي هي (السعودية، الكويت، الإمارات، عُمان، قطر والبحرين)، هذه المنظمة تشكلت وفق صيغة (اتفاق) مطلع العقد الثامن من القرن العشرين تحديداً عام 1981، عندما وقعت الدول الخليجية الست، اتفاقية تأسيس ما عرف بعد ذلك بـ (مجلس التعاون الخليجي) تستند الرؤية الجغرافية السياسية لهذا التيار الى عدة حقائق منها:

1 - التجاور الجغرافي: إن المجلس بدوله الست يمتلك كل مقومات النظم الإقليمية من حيث الامتداد والترابط الجغرافي بين وحداته السياسية. فالنظام الخليجي وفق هذا التعريف والعضوية يضم أكثر من ثلاث دول ويتعلق بمنطقة جغرافية محددة وهي منطقة أو إقليم الخليج العربي، ويربط بين دوله جوار يمتد من السعودية حتى عُمان، وكذلك تربط دوله سلسلة تفاعلات سياسية واقتصادية وعسكرية تميزه عن الأنظمة الإقليمية الأخرى.

الهدف من الدراسة :

- 1- التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي ووحداته السياسية وتداخلاته الإقليمية والدولية .
- 2- تحليل الصفات الإقليمية للنظام الإقليمي الخليجي وأهميته الجيوأستراتيجية .
- 3- تحديد موقع النظام الإقليمي الخليجي والجغرافي وأهميته بالنسبة لخطوط الملاحة الدولية وتجارة الطاقة .

أولاً: الجغرافية السياسية للنظام الإقليمي الخليجي ودلالاتها.

يثير تعبير النظام الإقليمي الخليجي جدلاً واسعاً في أوساط الباحثين في مجال الجغرافية السياسية (الجيوپولتيك) والعلاقات الدولية. ويدور الجدل او الخلاف حول تعريف النظام وما يضمنه من وحدات وفواعل داخل إطاره الجغرافي السياسي. إزاء هذه المشاكل برز تياران لكل منهما تعريفاً وخارطة سياسية للنظام.

التدريجي لاقتصاداتها، بدءاً من قيام منطقة تجارة حرة، ثم الانتقال بعد ثلاثة أعوام إلى اتحاد كمركي، يتبعه تأسيس سوق خليجية مشتركة، ثم الانتقال إلى الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾. وقد ظهرت هذه الأهداف واضحة في دياجة النظام الأساسي للمجلس الذي شدد على ما يربط بين الدول الأعضاء الست من علاقات خاصة، وسات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وان التعاون فيما بينهما إنما يخدم الأهداف السامية للأمم العربية المجيدة. أي أن الأهداف تتمثل في السعي إلى التنسيق والتكامل والترابط بين دول المجلس في جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة. التي أكدت كذلك على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس. وبعد الدكتور محمد صالح المسفر من أبرز دعاة هذا التيار ففي مؤلفه: (العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة 1971-2018) يقدم المسفر دراسة علمية عن السمات والعوامل المشتركة السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية فضلاً عن عامل التجاور الجغرافي الذي يجمع الدول الخليجية الست ويؤثر في علاقاتها فيما بينها وفي الدول والقوى الأخرى، ويناقش مسار تأسيس المجلس التعاوني، ومسار العلاقات التعاونية والصراعية طوال العقود الماضية، لينخلص إلى أن غلبة الخلافات لم تكن مبررة بين دول تشابه في اللغة والدين والعادات، وتشابك علاقاتها الاجتماعية، بل وتشترك في التحديات والتهديدات ذاتها⁽²⁾.

(1) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 4102، ص2-4.

(2) محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة 1971-2018،

2 - الصفة القانونية والرسمية: يمتلك النظام صفة قانونية ورسمية، إذ تمت الموافقة على إنشائه في قمة الجامعة العربية في الأردن في تشرين الثاني (نوفمبر) العام 1981، بناء على مقترح قدمته الدول الست المذكورة. وفق ذلك يعتبر النظام الخليجي نظام فرعي أصغر من نظام فرعي أكبر هو النظام الإقليمي العربي والذي هو بدوره نظام فرعي من النظام الدولي.

3 - الهيكل التنظيمي والمؤسسي: كأى نظام إقليمي لمجلس التعاون هيكل ومنظومات مؤسسية تعمل على إدارة شؤون الدول الأعضاء وهي:

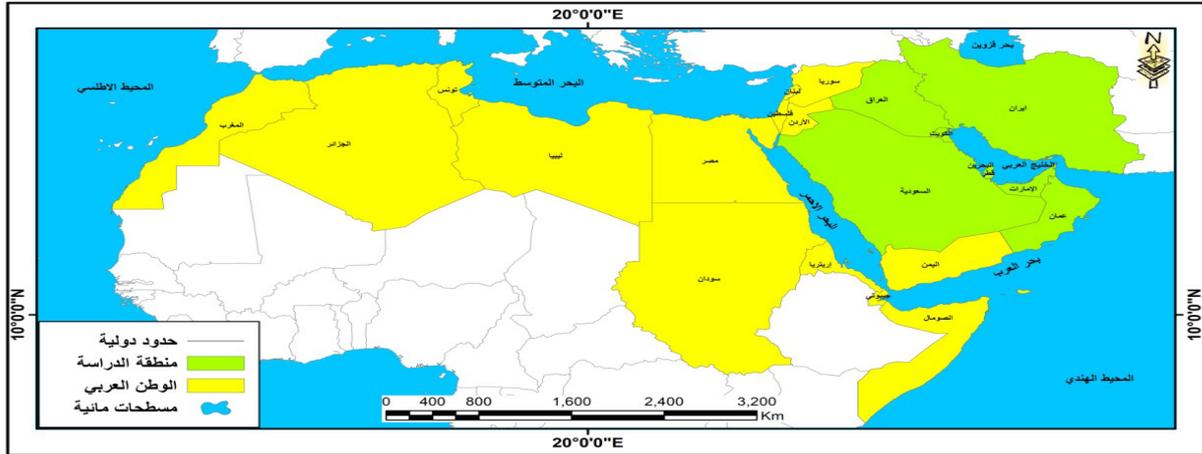
أ. المجلس الأعلى: أي المؤسسة العليا (الأولى) للمجلس، تتكون من رؤساء الدول الأعضاء.
ب. المجلس الوزاري: أي المؤسسة العليا (الثانية) للمجلس، تتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء.

ج. الأمانة العامة: أي المؤسسة العليا (الثالثة) للمجلس، وتتخذ من العاصمة السعودية مقرراً لها. تنحصر مهمتها في إعداد الدراسات والتقارير التي يطلبها المجلسين الأعلى والوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد مشاريع القرارات وتنفيذها.

4 - وضوح الأهداف: بالرغم من إن الاعتبارات الأمنية التي أوجدتها الثورة الإيرانية، وبعدها الحرب العراقية الإيرانية، هي التي كانت الدافع الأول وراء قيام هذا الكيان، فأن هذا الكيان الجديد كانت له أهداف أخرى منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها السياسي، وبينت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة إن التعاون المنشود بين هذه البلدان يشتمل من مجالات أخرى على التجارة، وحركة عناصر الإنتاج، والتقنية والنقل والاتصال، والسياسات المالية والنقدية، وأكدت هذه الاتفاقية أن البلدان الأعضاء ستعمل على التكامل

والخريطة الآتية تبين النظام الإقليمي الخليجي (من الناحية التنظيمية)

خريطة (2) النظام الإقليمي العربي (من الناحية التنظيمية)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، 2010، ص 5.

تشكل جزءاً مهماً من الإقليم الجيوسياسي للجزيرة العربية. وفق هذا التحديد الجغرافي السياسي فإن شكل النظام الإقليمي الخليجي ينحو بشكل تقليدي الى كونه مثلاً جيو سياسياً بين شمال يمثلها العراق وشرق تمثله إيران وغرب تمثله دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، وقد غلب على هذا المثلث الجيوسياسي التفاعلات السياسية على التفاعلات التعاونية على وحداته منذ أن أصبح لهذا النظام وجود.

التيار الثاني: يعرفه: بأنه ذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي ويضم كلاً من (العراق، إيران، السعودية، الكويت، قطر، عمان، الإمارات، البحرين)⁽¹⁾ وهناك من يعد (اليمن) جزءاً من خريطة الإقليم الجغرافية باعتبارها امتداد استراتيجي لدول شبه الجزيرة العربية والخليج. وهذا ما تعارضه دراستنا؛ إن اليمن لا تقع على الخليج مباشرة فهي تشكل ذراع جيو ستراتيحي يمتد من البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب ويشرف على خليج عدن والبحر العربي. (أي أن موقع اليمن بالدائرة غير المباشرة لارتباطها بالبحر الأحمر والقرن الإفريقي). ولكنها

مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط 1، 2019، ص 58.

(1) حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 39.

والخريطة الآتية تبين وحدات النظام الإقليمي الخليجي من الناحية الجيوسياسية

خريطة (3) النظام الإقليمي الخليجي (من الناحية الجيوسياسية)



المصدر / من عمل الباحث بالاعتقاد على: أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، 2010، ص 5.

أ. الانسحاب العسكري البريطاني من إقليم الخليج وما خلفه من فراغ قوة داخل الإقليم فكان هناك حاجة لإقامة تنظيم إقليمي يسد ذلك الفراغ.
ب. حادثة نشأة (الدولة الوطنية) في أربع وحدات من وحدات النظام الخليجي وهي دولة الإمارات العربية ودولة البحرين ودولة قطر التي نالت استقلالها عن الاستعمار البريطاني ثم سلطنة عمان التي نالت استقلالها من بريطانيا عام 1970.
ج. ظهور الثروة النفطية التي زادت من من عمق قضايا الأمن الإقليمي وحساسيتها ورفعت من إمكانية وقدرات الدول الصغيرة على المناورة والتوازن مع الدول الكبرى في النظام الخليجي.

كل هذه العوامل والمتغيرات جعلت من النظام الإقليمي الخليجي ذو أهمية كبيرة كونه عقدة وصل بين طرق التجارة القديمة والحديثة وموارده الطبيعية جعلت له ثقلاً وأهمية في عمليات الاستخراج وتجارة

يرى كثير من الباحثين أن عام 1971 هي حقبة ظهور النظام الإقليمي الخليجي للوجود، حيث ظهرت معالم منظومة جديدة من العلاقات بين دول الخليج حيث اكتمل عدد وحدات النظام الخليجي بعد حصول الإمارات العربية والبحرين وقطر على الاستقلال السياسي والشخصية الدولية المستقلة، وقد ارتبط ظهور ونشأة النظام الخليجي بثلاث متغيرات أكسبته خصائص مميزة ساهمت في إكسابه شخصيته المستقلة كنظام إقليمي فرعي وأثرت في أنماط تفاعلاته بدرجة كبيرة وفي رسم علاقاته بالنظام الدولي والنظم الإقليمية الأخرى المجاورة له وخاصة النظام العربي الذي يعتبر النظام الخليجي فرعاً منه.
وهذه المتغيرات هي⁽¹⁾:

(1) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000، ص 44-45.

بالنسبة للحفاظ الأول ليس مبرراً كافياً عن أبعاد العراق عن عضوية النظام الخليجي لكن ربما شدة او ضعف حاجة الدولة للخليج كشریان مائي معياراً أكثر أهمية في تأكيد أو نفي مشاركة أي دولة في عضوية النظام⁽³⁾. فضيق الساحل العراقي على الخليج العربي هو الذي يجعل العراق شديد الحساسية في علاقاته السياسية مع الدول المجاورة خاصة الكويت، لأن هذا الساحل الضيق هو منفذ العراق المائي الوحيد على الخارج ومن غيرة يصبح العراق دولة مغلقة وحييسة بحرياً. ومع تزايد الاعتماد على النفط زاد الاعتماد على الخليج لتصديره وبدء العراق يسعى لتوسيع حدوده على الخليج بما يتناسب مع حاجته الاقتصادية والتجارية والعسكرية، فبدأت أزمة الحدود بين العراق والكويت. أما بخصوص الحفاظ الثاني، ربما يكون التجانس بين دول الخليج العربية السبع من ضمنها العراق مع إيران أقل منه فيما بين هذه الدول، وكذلك قد يكون تجانس العراق وهذه الدول الست اقل منه فيما بينها، وهذا قد يكون بالنسبة للتجانس السياسي لا لغيره من أنواع التجانس الأخرى والجدير بالذكر ضمن هذا السياق ان التجانس لا يعد المعيار الرئيس في تحديد حدود النظام الإقليمي الا إذا كان إقليمياً قومياً، فالتفاعل هو المعيار الأهم. وباعتماد التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الإقليمي الخليجي سنجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل النظام. لذا يمكن القول أن هناك درجة كبيرة من التجانس وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول أعضاء النظام جعلته مميزاً ومختلفاً في تفاعلاته عن النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي، إذ لم تعد تفاعلات النظام الخليجي وتطورات الأحداث

(3) محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص 33 .

النفط والمعادن الأخرى.

ويعد الدكتور عبد الخالق عبد الله من أوائل الباحثين اللذين أشروا للحظة قيام النظام، والتي حددها (بلحظة الانسحاب البريطاني عام 1971) والذي خلق قضية الأمن الخليجي، التي لازالت قائمة ومعلقة ومؤثرة كل التأثير في دول النظام الإقليمي الخليجي وخاصة الدولة الصغيرة التي مازالت تواجه تحديات بناء الدولة الحديثة والمستقلة ضمن نظام إقليمي متوتر اشد التوتر.⁽¹⁾ وتستند الرؤية الجغرافية السياسية لهذا التيار على عدة حقائق منها:

- الأولى: الإطار التفاعلي بين دول الإقليم: بالرغم من افتقاد النظام الصيغة المؤسساتية الجامعة التي عادةً ما تتميز معظم الأنظمة الإقليمية الأخرى، لكن مرونة النظام وافتقاده آليات ومؤسسات للتعامل مع شؤونه الداخلية لا يعني مطلقاً أن النظام الإقليمي الخليجي نظام فضفاض ليس له وجود، وهذا النظام بدوله الثمان إطار تفاعلي قائم على أساس تاريخ طويل من التفاعلات والعلاقات بين دوله التي تتعاون وتنسق فيما بينها أحيانا وتتصارع وتتناحر أحيانا أخرى، وترتبط بالعالم الخارجي كوحدة دولية متميزة وبارزة.⁽²⁾ وهذا يقودنا إلى تحليل ما يراه أنصار هذا التيار بخصوص رؤيتهم الجغرافية السياسية لعضوية (العراق، إيران) في النظام الإقليمي الخليجي. إذ يتحفظ الكثير من الباحثين على عضوية الدولتين المذكورتين. يرجع التحفظ الى:-

أ. ضالة أو قصر مسافة الساحل العراقي على الخليج العربي.

ب. انخفاض مستوى التجانس بين كل من العراق وإيران مع الدول الست الأخرى.

(1) عبد الخالق عبد الله ، النظام الإقليمي الخليجي ، مركز الخليج للأبحاث، دبي ، ط 1 ، 2006 ، ص 14 .

(2) المصدر نفسه ، ص 26 .

الخليج هو المنفذ البحري الوحيد وصعوبة التضاريس على ساحل خليج عُمان، فإن الثروة النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسية في منطقة خوزستان وفي الجرف القاري في الخليج.

ثانياً: هيكلية النظام الإقليمي الخليجي:

يقصد بهيكلية النظام التعرف على خصائص هذه الهيكلية وترتيب الوحدات السياسية فيها كونها المحدد الرئيس لحركة التفاعلات في النظام فدرجة الاستقطاب داخل النظام وطبيعة عملية الحراك بين قطاعاته وداخلها تؤثر بشكل كبير في تفاعلات النظام ودرجة الاستقطاب تحدد أنماط علاقات القوة في داخل النظام أن كانت علاقات تنافس وصراع أو تعاونية، ويمكن من خلال دراسة القطاعين المحوري (المركزي) والطرفي معرفة هيكلية النظام وطبيعة التفاعلات فيه، فالقطاع المحوري أو دول القلب يضم الدول التي تملك القوة والنفوذ داخل النظام أو كما يصفها كانتوري وشبيغل ((دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة))⁽²⁾.

وتملك وتحدد التفاعلات في هذا النظام بثلاث دول كبرى هي الأكبر مساحة وكثافة بشرية ونفوذ سياسي وتملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية تلك الدول هي العراق وإيران والسعودية.

وهي أهم الدول المتنافسة. بالنسبة للعراق، بالرغم أنه يشكل إلى حد بعيد المصدر الرئيس لمخاوف إيران الإقليمية. إلا أن محدودية منفذه البحري المطل على الخليج، شكل عقبة جوهرية أمام تبوء الدور القيادي في المنطقة رغم ذلك شهدت الدولتان سنوات من التنافس أدت إلى نشوب حرب بينهما كانت من أكثر الحروب

(2) Cantori and Spiegel , the international politics of regions , comparative approach ,p20.

-كذلك ينظر: محمد السعيد إدريس ، مصدر سابق ، ص 36 .

داخله كما يقول أفرون. مجرد انعكاس للأحداث في مركز النظام الشرق أوسطي (الصراع العربي/ الإسرائيلي)⁽¹⁾ ولذلك باتت دول الخليج تعتبر نظاماً فرعياً بحد ذاتها.

الثانية: التجاور الجغرافي: النظام الإقليمي الخليجي

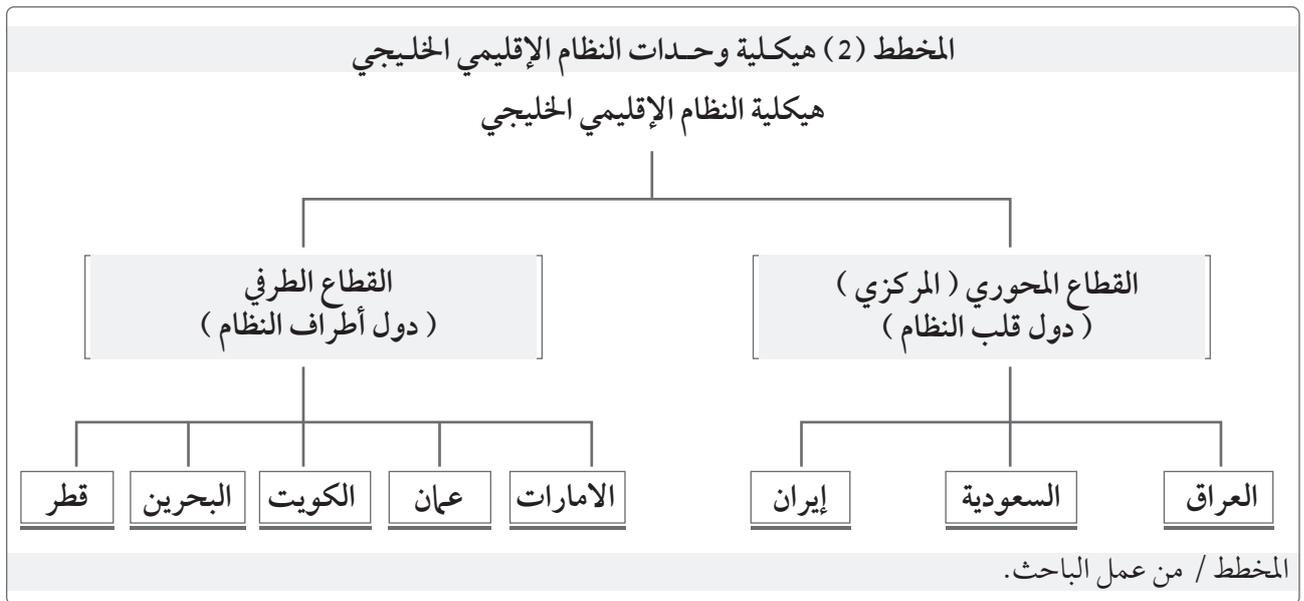
وفق الخريطة الجغرافية السياسية التي تشمل الدول الثمان، ينطبق عليه معيار التجاور الجغرافي، اذ يربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت وباقي وحدات النظام. كما يضم أكثر من ثلاثة أعضاء. ويتعلق بمنطقة جغرافية معينة هي منطقة الخليج. الجدير بالذكر، أن قضية العضوية في النظام الخليجي برزت أيضاً على مستوى الدول وضاع القرار السياسي فيها. فدول مجلس التعاون الست لازالت تعارض عضوية العراق واليمن في المجلس بالرغم من عضويتها في لجان المجلس الرياضية والثقافية. في المقابل تصر إيران منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة وظهور ما يسمى (بالفراغ الأمني) إنها جزء من النظام الإقليمي في المنطقة، ومنع أي ترتيبات أمنية في المنطقة ومنع أي تغيير فيها من شأنه أن يعرض الأمن القومي الإيراني للخطر وتكمن أهمية الخليج لإيران من خلال دراسة البيئة الجيوستراتيجية للموقع الإيراني. فالحدود الشمالية كانت تواجه الاتحاد السوفيتي السابق أما في الشرق فإضافة لوجود أفغانستان هناك شبه القارة الهندية بكل اتساعها وضخامة سكانها اللذين يتجاوزون المليار نسمة، وفي الغرب العراق وتركيا، وهذا يعني أنه بدون الخليج بجنوب إيران لأصبحت دولة مغلقة من دون منفذ بحري على العالم الخارجي وعدا عن كون

(1) Yair Evron , the middle east : nations , super powers , and wars (New York : praeger , 1973, p193.

كذلك ينظر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مصدر سابق ، ص 32 .

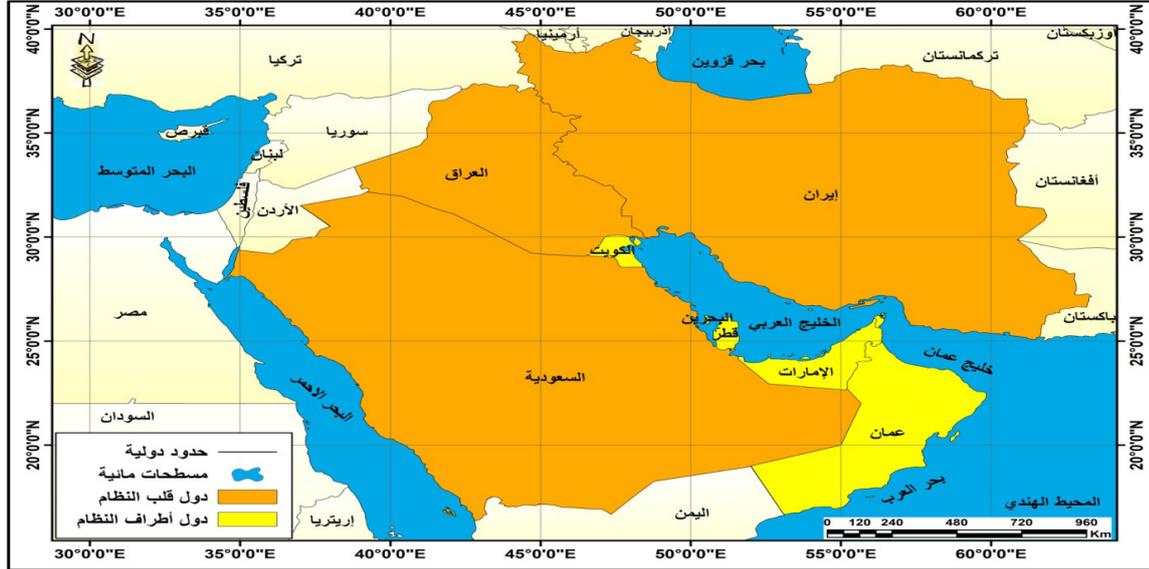
السبعينيات في القرن الماضي حيث كانت إيران تعمل على فرض نفسها كقوة رئيسة في النظام بينما كان العراق يعمل كند لها ويحاول ان يكون هو رأس النظام وضلت القطبية الثنائية هي السائدة في النظام حتى تشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 كنظام فرعي من النظام الإقليمي الخليجي⁽¹⁾ ودخول الولايات المتحدة كفاعل خارجي مؤثر في القطاع المحوري للنظام الخليجي وهيكله منذ حرب الخليج الثانية (1990-1991) وما تلاها، وكان لهذين الحدثين الأثر الكبير في تغيير هيكلية وقطبية النظام الإقليمي الخليجي. أما في القطاع الطرفي (أطراف النظام) وطبقا لمعايير (القوة والتفاعل) فأن هذا القطاع يضم خمس دول هي (الإمارات العربية وعمان والكويت والبحرين وقطر) وهي الدول الأصغر في النظام والأقل سكاناً ومع ذلك ومع ما تملكه هذه الدول الصغيرة من مردود مادي من النفط فقد حاولت هذه الدول الموازنة مع القوة الثلاث الكبرى في النظام ومحاوله امتلاك القدرة على التأثير على ميزان القوة داخل النظام. ينظر مخطط رقم (2) وخريطة رقم (4).

تدميراً في المنطقة. على الرغم من أن العراق خرج من الحرب وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة إلا أنه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية، والعزلة الدولية التي فرضت عليه مما أتاح ل (إيران) مكانة جديدة في المنطقة. فيما أدى احتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة الى إحداث خلل جيو استراتيجي في توازنات المنطقة، وجعل الصراع على المنطقة بين القوتين الاخرتين المملكة العربية السعودية وإيران. أما (المملكة العربية السعودية) فهي أيضاً من دول الخليج ذات الطموحات الإقليمية. وهي ترى أنها لعبت دور القوة الإقليمية الرئيسة لفترة طويلة من الزمن ولن تتخلى عن هذا الدور. بل أن حجمها وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية وقدراتها العسكرية والاقتصادية يعزز هذه الطموحات لذلك تنظر إيران الى السعودية بعين الشك والريبة لاعتبارين: الأول: تشكيل مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية. الثاني: موقف المملكة الداعم لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الإماراتية المحتلة . وقد طغت صفة الثنائية القطبية على النظام طيلة فترة



(1) محمد السعيد إدريس ، دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 215 ، 2ك-1997 ، ص 39.

خريطة (4) هيكلية النظام الإقليمي الخليجي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، 2010، ص 5.

أما (مايكل بريتش) وفي أثناء دراسته لطبيعة النظام الإقليمي لجنوبي آسيا فقد وضع أربع صفات رئيسة لهذا الإقليم قد ينطبق قسم منها على النظام الإقليمي الخليجي وهذه الصفات الأربع هي: انخفاض كثافة الاتصالات، صراع الايدولوجيا والقيم، ضعف تجانس النظم السياسية داخل النظام، وعدم الاستقرار السياسي بين وحدات النظام⁽²⁾. إضافة لذلك فالنظام الإقليمي الخليجي يتميز بدرجة عالية من التجانس

ثالثاً: الخصائص البنوية للنظام الإقليمي الخليجي. لكل نظام خصائص ومميزات تميزه عن غيره من الأنظمة الأخرى وهذه الخصائص يقصد بها الصفات التي تميز النظام الإقليمي الخليجي بفواعله ووحداته السياسية عن غيره من الأنظمة ولا يوجد تحديد أو مميزات ثابتة تقاس عليها خصائص كل إقليم فقد اختلف الباحثون في تحديد هذه الخصائص فلكل نظام ظروفه وخصائص تميزه، وقد حدد (ديفيد مايرز) تسع صفات ضمن دراسة طبيعة النظم الإقليمية⁽¹⁾،

perception and strategic response (Boulder ,co: westview press,1991) , pp306-315

كذلك ينظر: محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص 191.

(2) Michal Brecher , ((The subordinate system of southern Asia)) , in James N . rosepau ,ed. International politics and foreign policy ; areader in Research and Theory ,rev ,ed. New York: free press < 1969 p.p 163-166

كذلك ينظر : محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص 191.

(1) تشمل هذه الصفات، مدى امتداد سيطرة المهيمن الإقليمي، اتجاه مساعي الهيمنة داخل النظام، احتمال وجود بديل لقيادة المهيمن، وجود مساوم بارز، الأطراف الخارجية التي تشكل في شرعية المهيمن، كثافة تنافس القوى العظمى في النظام، الدول الأجنبية الطامحة بمكانة المهيمن، درجة الارتباط بالنظام العالمي، مستوى التنمية الاقتصادية. ينظر: David J .Myers,((patterns of Aspiring Hegemon Threat perception and strategic Response : Conclusions and Direction of research)) , in : David J.Myers ,ed,regiond Hegemons Threat

بينما يرى آخرون ان من أهم خصائص وسمات النظام الإقليمي الخليجي هي⁽⁴⁾:

1. سمة النظام النفطي: اذ يعتبر النفط حلقة الوصل الأقوى بين وحدات النظام الإقليمي فهو يصدر ما يزيد عن 40% من حاجة العالم للنفط ويمتلك 70% من الاحتياطي العالمي من النفط.
2. سمة النظام المولود مأزوماً: على عكس اغلب النظم السياسية الغربية يعد الصراع والتوتر الصفة السائدة فمنذ نشأة النظام ظهرت الصراعات الاجتماعية والقبلية والإيديولوجية والحدودية وما زال النظام الإقليمي الخليجي يعاني من حالة التوتر وعدم الاستقرار الجغرافي.
3. سمة النظام الذي يعاني اختلالاً بنيوياً في توازن القوى: ينقسم النظام الإقليمي الخليجي طبقاً لمقولة نظرية توازن القوى إلى معسكرين: معسكر الدول القوية ويضم (إيران والعراق والسعودية) ومعسكر الدول الضعيفة ويضم باقي دول الخليج (قطر والبحرين والإمارات والكويت وعمان) إذ يوجد فرق كبير في توزيع القوى والإمكانات (الجغرافية والعسكرية والاقتصادية) وغيرها بين المعسكرين.
4. سمة النظام ذي البنية الثلاثية الأقطاب: بسبب التفاوت في توازن القوى الإقليمية ظل النظام ومنذ نشأته في حالة دائمة من التوازن والتوازن المضاد والانحياز والاستقطاب بين الأقطاب الثلاثة.
5. سمة النظام بوصفه جزءاً من النظام الإقليمي العربي: كون أغلب دول النظام الخليجي هي عربية عدا إيران لذلك لا يمكن فصله عن محيطه الإقليمي العربي.

الاجتماعي أكثر من أي نظام إقليمي آخر، فالنظام الإقليمي الخليجي يقع على امتداد منطقة جغرافية واحدة وترتبط دوله بحدود مشتركة ويربط بين أبناءه التاريخ والأهداف المشتركة والمصالح المشتركة فضلاً عن الرابط الديني واللغة والثقافة فإن دول النظام عدا إيران هي دول عربية وإيران بحكم الهجرات بين ساحلي الخليج حدث تداخل بينها وبين العرب فاعلم سكان ساحل إيران على الخليج هم من العرب (الاحواز) وجمع الإسلام إيران مع الدول السبع في النظام بثقافة إسلامية وتاريخ مشترك⁽¹⁾. ولعل أهم خصائص هذا النظام والتي تميزه عن غيره من الأنظمة هي⁽²⁾:

1. يمتاز بوضوح وحداته السياسية فهو يضم في عضويته الدول الثمانية المطلة على الخليج العربي ولن يزيد عدد هذه الوحدات أو يقل.
2. حدود هذا النظام الجغرافية محدودة فهو نظام مغلق ومؤطر ويبلغ طوله حوالي 1000 كم وعرضه في أقصى أجزائه اتساعاً فيبلغ 300 كم وفي اقلها اتساعاً 10 كم ومساحته الكلية 239,000 كم²⁽³⁾.
3. النظام ومنذ نشأته وبسبب ارتباطه بالنفط كان قادراً على بلورة هويته وشخصيته الدولية المتميزة التي أصبحت واضحة من الداخل والخارج.

(1) John D.Anthony ((Aspects of Saudi Arabia's relation with The other gulf states)) in : Tim niblock ,ed,ststes ,soclet and Economy in Saudi Arabia (London : croom helm ,1982) .p.164

كذلك ينظر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص 193 .

(2) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي. مصدر سابق، ص 9-11 .

(3) محمد متولي. حوض الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج 1، ط 3، 1975، ص 23.

(4) احمد محمود أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، ع 17، نوفمبر 2015، ص 18-22 .

ككل بما فيه منطقة الخليج العربي⁽³⁾، وهذا ما يثبت أهمية منطقة الخليج العربي على مر الزمان وكونها من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم فكانت محط اهتمام وأطماع الدول الكبرى ومحوراً من المحاور الأساسية للنزاعات والصراعات الدولية. وكما يقول صامويل هنتنغتون⁽⁴⁾: أن أخطر الأعداء هم الذين يقعون عند خطوط الصدع بين حضارات العالم الكبرى. والنظام الإقليمي الخليجي يقع على الحد الفاصل بين الحضارتين العربية والفارسية وبين الحضارة الإسلامية والحضارة الهندية والصينية ثم الحضارة الغربية المسيحية. لذا حظيت منطقة الخليج العربي بأهمية دولية كبيرة منذ قديم الزمان لأهمية موقعها الذي جعلها محط أنظار وأطماع القوى الخارجية في محاولة السيطرة عليها واستغلال ثرواتها الطبيعية. اذ تعرضت هذه المنطقة وخلال حقبة تاريخية الى عدة اعتداءات ومحاولات احتلال لغرض الاستفادة من ثرواتها الطبيعية والسيطرة على طرق النقل المارة فيها، وتطورت محاولات السيطرة على المنطقة الى صراعات مبريرة بين القوى المتنافسة على استغلال واحتواء منطقة الخليج على حساب أبناء المنطقة أنفسهم، وكانت هناك عدة ذرائع ودوافع للصراع على المنطقة ومحاولة السيطرة عليها أهمها⁽⁵⁾:-

أ. دوافع تاريخية: حيث حاولت بعض الدول التي كان الخليج العربي جزءاً من إمبراطوريتها القديمة العودة الى المنطقة بصورة جديدة بادعاء أن الخليج كان تابعاً لها كإيران التي ادعت أن الخليج كان جزءاً من الإمبراطورية الفارسية.

6. سمة النظام المسير من الخارج والفاقد لآليات تدبير شؤونه: تسود عدم الاستقلالية العلاقة بين دول النظام ووحدات النظام الدولي حيث فرض عليه وجود النفط إن يكون ساحة صراع بين القوى العظمى فالنظام مقيد الى أقصى حد خصوصاً في علاقاته بالقوى الدولية.

كما أن للنظام الخليجي خصائص بنيوية، نعني بذلك السمات الجغرافية الإستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المكونة للنظام. بخصوص المستوى الجغرافي الإستراتيجي، يرى (بسمارك) في الجغرافية العنصر الوحيد والدائم للسياسة وهنا يظهر لنا جليا أهمية دراسة الخصائص الجغرافية والإستراتيجية⁽¹⁾ للخليج العربي الذي يعتبر أنموذجا واضحا في العالم من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة، فقد حظيت منطقة الخليج العربي بأهمية دولية كبيرة منذ قرون بسبب موقعها الجغرافي المميز الأمر الذي جعلها محط أطماع الطامعين واعتداءاتهم عليها بغرض الإفادة من موقعها والتحكم في مواردها واستغلالها، وتطورت المنافسة الشديدة بين هؤلاء الطامعين الى صراعات مبريرة امتدت لسنوات طويلة⁽²⁾، وقد وضح (فيرجرين) ذلك من خلال إطلاق تسمية (منطقة الارتطام والتصادم) على المنطقة البينية التي تكون جغرافيا بينية بموقعها بين القوى العالمية الكبرى وهي إستراتيجيا منطقة تصادم وحدد (فيرجرين) تلك المنطقة الإستراتيجية وجعلها تشمل الوطن العربي

(1) حسين فيصل غازي، المنظور الجيوإستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 244، 1999.

(2) د. فهد عبد الرحمن آل ثاني، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبولتيكية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع 3، 2001، ص 289.

(3) حشوف ياسين، مصدر سابق، ص 48.

(4) صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة، مالك عبيد ابو شهيرة ومحمود محمد خلف، ليبيا، مصراته، الدار الجماهيرية، ط1، 1999، ص 71. كذلك ينظر: حشوف ياسين، مصدر سابق، ص 49.

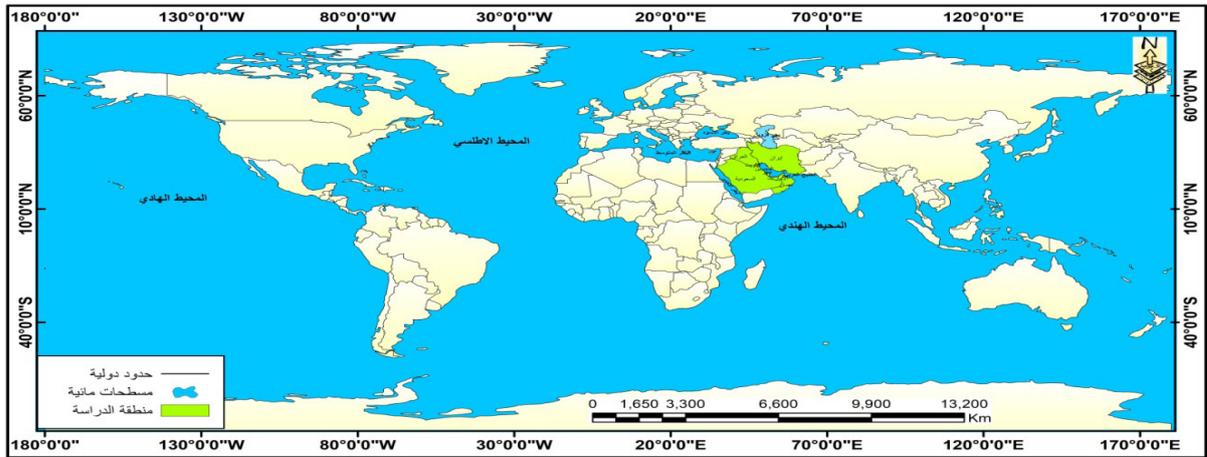
(5) د. فهد عبد الرحمن آل ثاني، مصدر سابق، ص 289-290.

النظام العالمي في الحرب الباردة في محاولة السيطرة عليها. وعلية لم يكن الخليج العربي مجرد تعبير جغرافي فقط بل كان تعبيراً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتوضح أهمية منطقة الخليج إذا طبقنا عناصر الجيوستراتيجية التي تشمل مقومات رئيسة هي: الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والاقتصادية والسكان والتضاريس والمناخ والنظام السياسي ودرجة التقدم، إذ يتم التفاعل بين هذه العناصر المادي منها والمعنوي في رسم وتشكيل دور المنطقة وأهميتها في المحيط الإقليمي والدولي. والخريطة رقم (5) تبين الموقع الاستراتيجي للنظام من العالم.

ب. دوافع اقتصادية: تشكل هذه المنطقة ممراً ملاحياً مهماً يربط بين أوروبا وجنوبي آسيا والشرق الأقصى حيث كانت المنطقة طريقاً تجارياً هاماً خلال حكم العباسيين ثم أصبحت أحد أهم ثلاث طرق للتجارة في عهد المماليك للربط بين آسيا وأوروبا، وكذلك امتلاكها للنفط والغاز وكثرة حقولها واللذان يعدان عصب الصناعة.

د. دوافع إستراتيجية: تتمثل هذه الدوافع في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وموقعها وما ترتب عليه من أطماع القوى الاستعمارية الكبرى في منطقة الخليج العربي والرغبة في السيطرة عليها حيث تنافس قطبي

خريطة (5) الموقع الاستراتيجي لدول النظام الإقليمي الخليجي من العالم



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أطلس العراق والوطن العربي والعالم، دار النبراس للنشر، بغداد، 2010، ص 5.

الممارسات للأسر الحاكمة تجاوزاً للدستور والقوانين، لكان الأمر أقل خطورة ولكنها في الحقيقة ممارسة تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان التي تقن هذا التمييز للأسر الحاكمة مقارنةً ببقية أبناء المنطقة، باستثناء الدستور الكويتي الذي يقيد بعض الشيء سلطات الأسرة الحاكمة حيث ينص في مادته السادسة من الباب الأول: (نظام الحكم في الكويت ديمقراطي

أما على المستوى السياسي ونعني بذلك أنظمة الحكم في دول المنظومة الخليجية نجد تماثلاً واضحاً في دول مجلس التعاون الخليجي باختلاف نظمه (مملكة، وسلطنة، وإمارة، ودولة) إذ تحكم جميع بلدان المجلس (أنظمة وراثية أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسرة هي وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة، وفي التصرف في ثروات المجتمع. ولو كانت هذه

العديد من الروابط المهلهلة بينها وتتنافس فيما بينها بضراوة.

فيما شهد العراق تحولات سياسية تمثلت في الأنظمة السياسية المختلفة التي تولت إدارة شؤونه منذ عام 1921 الى الآن. فمنذ العام المذكور نشأ نظام ملكي برلماني استمر حتى عام 1958. اذ انتهى النظام الملكي ليحل محله النظام الجمهوري الذي استمر لغاية الوقت الحالي. بالرغم من توالي وتعاقب القيادات ذات الأيدلوجيات السياسية المختلفة في قيادته. إلا أن متغيراً جيو سياسياً قد طرأ على جوهر نظامها السياسي بعد عام 2003، تمثل في تبلور نظام جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي. يتم تداول السلطة فيه سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور.

أما على الصعيد الاجتماعي السكاني يمكن القول بأن الفواصل السكانية والأنثروبولوجية والقومية بين الدول العربية وإيران ضمن الإطار الجغرافي السياسي الخليجي هي عديدة ومتنوعة يحكمها التباين الاثنوغرافي منذ القدم ومن أهم السكان القدماء للذين استوطنوا الأقاليم الغربية (الشالية والجنوبية) لإيران بطبيعتها الصعبة، وغدو من أبرز الفواصل السكانية بين العالمين العربي والفارسي التركمان والارمن والاذريون والبختاريون والقاشقاجي والور الوسطيون والور الشماليون والسستانيون والبلوش (جنوباً) والعربستانيون (بنو كعب وبنو لام) وعرب الحولة (الهولة) وعرب آل بوشامس وقتاب.⁽³⁾ أما من ناحية سماتها الاقتصادية. بالرغم من التفاوت في المقدرات الاقتصادية بين دول الإقليم، تشير الدراسات الاقتصادية المستقبلية الى أن الإقليم الخليجي سيظل

(3) سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيو استراتيجية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع 85، 2003، ص

السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في هذا الدستور)⁽¹⁾ أما بقية الدساتير الخليجية، فهي تشبه الى حد كبير في نصوصها بالنظام الأساسي السعودي الذي ينص في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة الخامسة في الباب الثاني على أن:- (نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي) وأن (يكون الحكم في أبناء المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل وأبناء الأبناء)⁽²⁾ بالمقابل هناك إيران التي يركز نظامها السياسي على أيديولوجية ذات صبغة إسلامية- إيرانية مركبة ومتشابكة، أيديولوجية تتمزج وتختلط فيها التوجهات والطموحات التاريخية لإيران بمنظورها الجغرافي والحضاري من جهة، مع الثوابت والمبادئ والتعاليم الأهمية للدين الإسلامي من جهة أخرى، لإحياء دور حضاري عالمي افتقدته إيران منذ سقوط الدولة الساسانية على يد العرب المسلمون عام 23 هـ، 644 م. النطاق الديني للأيدلوجية التي يركز عليها النظام السياسي الإيراني تبلور عبر صياغات دستورية. في مجموعة من المبادئ والأهداف التي صارت تشكل بدورها النطاق الدستوري الذي بموجبه - وفي إطاره توضع السياسات والتوجهات، وكذلك الآليات اللازمة لتحقيقها. من جهة وتحدد في ذات الوقت، الاختصاصات والصلاحيات والسلطات الخاصة بالعناصر المؤسسية المشكلة لهيكل هذا النظام، من جهة أخرى. ويتصف النظام السياسي في إيران بمراكز (سلطة رسمية وغير رسمية)*. تتميز بوجود

(1) يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، ص 29.

(2) المصدر نفسه، ص 30.

• تتمثل مراكز السلطة الرسمية في الدستور والتشريعات الحكومية وتأخذ شكل مؤسسات الدولة وأجهزتها أما السلطة غير الرسمية فتشمل الجمعيات الدينية - السياسية والمؤسسات الثورية والمنظمات شبه العسكرية المتحالفة مع الفصائل المختلفة للقيادة الدينية الإيرانية.

شكل وحجم ومستوى الارتباط والتفاعل مع الدول الخليجية الأخرى بمعنى تحدد كل دولة من هذه الدول وبناءً على مصالحها و مع متطلبات وقواعد السلوك داخل النظام الإقليمي الخليجي. لكن بالإضافة الى هذه العلاقة (الحرّة) أحياناً و (المقيدة) أحياناً أخرى. فأن علاقة الدول الخليجية بالنظام الإقليمي الخليجي يمكن أن تكون أيضاً علاقة (تنسيقية) حيث يكون النظام الإقليمي الخليجي مجرد إطار عام ومرن يحدد سلفاً مجموعة من الخيارات التي بالإمكان لكل دولة من دوله انتقاء المناسب منها حسب ظروفها ومصالحها واحتياجاتها الخاصة، وبدون التدخل المباشر من قبل النظام لفرض خيار واحد ومحدد على دولة من دوله. نخلص من ذلك أن العلاقات الخليجية - الخليجية الحرّة والمقيدة و التنسيقية تتباين بتباين الظروف والتحالفات والصراعات داخل النظام الإقليمي الخليجي. ويتبين من خلال تحليل العلاقات الداخلية أن هناك بؤراً للتوتر الجيو بولتيكي مظاهرها الخلافات على الحدود التي لا تزال قائمة كما أن بين دول النظام علاقات ذات نمط تصارعي تعكسها حالياً تباين مواقف تجاه السياسة الإقليمية الإيرانية والقطرية. سبقتها مواقف أطراف النظام من العراق قبل عام 2003 التي بلغت حد التأييد لتغيير النظام بالقوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك دخول دول النظام في تحالفات أمنية استراتيجية ثنائية خلقت نوعاً من الترابط الإقليمي مع الدول الفاعلة في النظام الدولي والتي سنتناولها الدراسة لاحقاً.

خامساً: البيئة الإقليمية والدولية للنظام الإقليمي الخليجي .

من خلال دراسة وتحليل النظم الإقليمية نجد أن تفاعلات هذه النظم قد لا تقتصر على أعضائها فقط

أبرز منطقة إستراتيجية في القرن الحادي والعشرين نظراً لما تستحوذ عليه جغرافيته من مصادر الطاقة الأساسية علاوة عن مكائنها في الجغرافية الاقتصادية المركزية في العالم والمحيطة بشكل كامل.

رابعاً: البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي .
تحكم البيئات الداخلية لكافة الأنظمة الإقليمية ضوابط وقواعد حاكمة منها ما هو معلن ومنها ما هو مستتر، انطلاقاً من فرضية أساسية لمفهوم النظام الإقليمي فحواها: - وجود قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات ومواقف الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد. فمهما حاولت أي دولة من الدول المتقاربة جغرافياً تأكيد استقلالها فإنها عادةً ما تصطدم بالضوابط والقواعد الإقليمية الحاكمة والمعلنة منها والمستترة والتي تكون أقوى من كل محاولات التفرد والانفلات. تأسيساً على ما تقدم، فإن استقلالية كل دولة ضمن النظام الإقليمي ليست مطلقة وإنما استقلالية نسبية. ويكشف تحليل البيئة الداخلية للنظام الإقليمي الخليجي أن علاقة كل دولة من الدول الخليجية الثمان بالنظام الإقليمي الخليجي هي علاقة الجزء بالكل، الوحدة بالنظام، وهي أساساً علاقة ثلاثية الأبعاد.⁽¹⁾ فتارة تكون العلاقة (إجبارية ومقيدة) بمعنى أن مصالح ورغبات وقواعد النظام الإقليمي الخليجي هي التي تحدد ممارسات وسلوكيات كل دولة من دوله بحيث لا تستطيع هذه الدول سوى العمل ضمن القواعد المحددة سلفاً والإقرار بالتالي بالمصالح الخليجية المشتركة. وتارة أخرى تكون العلاقة (اختيارية وحرّة وغير مقيدة) ورغباتها واحتياجاتها

(1) David Easton , analysis of political structure , routledge , new York 1999.

كذلك ينظر عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مصدر سابق، ص 25.

المستوى الذي سماه كانتوري وشبيغل (نظام التغلغل) وتعتمد درجة التغلغل على درجة تماسك النظام الإقليمي وخصائصه الأخرى من حيث مستوى القوة وتوزيعها وطبيعة العلاقات بين وحدات النظام فكلما ضعفت درجة تماسك النظام كان من السهل على القوى الخارجية التغلغل واختراق النظام، ومن هذا المنطلق فإن النظام الإقليمي الخليجي من أكثر النظم الإقليمية عرضة للاختراق والتغلغل الخارجي فيه لأهمية وضخامة مصالح القوى العظمى فيه ولكثافة تفاعلاته الدولية وموقعه المميز على خريطة الصراع الاستراتيجي بين القوى العظمى وارتباطه المباشر بالنظام الإقليمي العربي كونه جزء منه لذلك فإن تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي تخضع بشكل كبير وواضح لانعكاسات تفاعلات الإقليم العربي ولدور القوى الدولية المتنافسة صاحبة المصالح الإستراتيجية في إقليم الخليج. وكلما زادت درجة التداخل والتقاطع تراجعت استقلالية تفاعلات النظام الإقليمي وزادت كثافة التفاعلات المشتركة مع البيئة المحيطة بالنظام. والنظام الإقليمي الخليجي من أكثر النظم الإقليمية تأثراً بتفاعلات البيئة الإقليمية المجاورة له واطل نظم استقلالاً في تفاعلاته، وذلك لتداخله وتقاطع مع كثير من النظم الإقليمية المحيطة به والواقعة ضمن بيئته الإقليمية والدولية، ومن الأمثلة على تداخل وتقاطع النظام الخليجي مع النظم الإقليمية الأخرى هي⁽⁴⁾:

1. النظام الإقليمي لرابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي. يتقاطع معها النظام الخليجي من خلال عضوية سلطنة عمان في النظامين الإقليميين.

بل قد يكون هناك أطراف خارجية فاعلة داخل النظام قد تتعدى فاعليتها خطورة وأهمية فاعلية الأعضاء في النظام، فالبيئة المحيطة بالنظام (إقليمية ودولية) تؤثر في فاعلية أعضاء النظام من ناحيتين هما: تسمح للأعضاء في النظام (بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي تتيحها لها ومن ناحية الأخرى تولد الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين⁽¹⁾) وهذه الحقيقة تتعارض مع مقولة (حتمية النظام) التي ترى إن سياسات النظام الداخلية والخارجية تتقرر فقط طبقاً لخصائص النظام نفسه وتوزيع القوة داخله⁽²⁾. فالواقع يؤكد أن السياسة الخارجية للنظم الإقليمية كما هي بالنسبة للدول نتاج لأوضاع خارجية مثلما هي نتاج لأوضاع داخلية، بل إن التأثير بالخارج يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للنظم الإقليمية من الدول، نظراً لما يعرف بظاهرة ((تقاطع الأنظمة))⁽³⁾ التي تعني إن النظم الإقليمية ليست موجودة فقط في شكل دوائر متقاربة او متماسة بل توجد أحيانا متداخلة ومتقاطعة فيما بينها نظراً لمشاركة دولة او أكثر من احد النظم في أكثر من نظام آخر، وبالنظر لأهمية تأثير ودور القوى الخارجية في تفاعلات النظم الإقليمية فإن هذه القوى أصبحت احد مستويات هيكلية النظام الإقليمي وهو

(1) بول .س. نوبل، (النظام العربي: الضغوط والقيوم والفرص) في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة فارس سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1994، ص 76.

(2) Fred A.sonderman ((The Linkage between foreign policy and foreign politics)) in : James n . rosenau ,ed , International politics and foreign policy ,a Reader in research and theory new York :free press of Glencoe 1961, p13

كذلك ينظر محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج

العربي، مصدر سابق، ص 251 .

(3) المصدر نفسه، ص 251 .

(4) المصدر نفسه، ص 259 .

3. النظام الإقليمي العربي وهو الأهم والأكثر تأثيراً بالنظام الخليجي كونه يحتوي دول النظام الخليجي العربية السبعة⁽¹⁾ عدا إيران التي تشارك في تفاعلات هذا النظام بدرجة قد تفوق أهميتها مشاركة دول عربية كاملة العضوية فيه⁽²⁾ ينظر المخطط (4).



(1) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 1986، ص 24-31.
(2) ندوة (العلاقات العربية - الإيرانية): الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، مجلة المستقبل العربي، ع 201، 1996.



2. النظام الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) يتقاطع معها النظام الخليجي من خلال عضوية جمهورية إيران في النظامين.



الاستنتاجات

1. يمتلك النظام الإقليمي الخليجي ركائز جغرافية مهمة مثلت عنصر قوة للنظام من ركائز طبيعية تمثلت في الموقع الإستراتيجي والتجاري والامتداد الكبير والواسع لأراضي النظام الخليجي بما ضمنته من موارد طبيعية سواء على اليابسة أو في مياه الخليج، وركائز بشرية تمثلت في حجم السكان وتنوعهم، واختلاف المهن التي يمارسونها من تجارة وزراعة .
2. تمتلك دول النظام الإقليمي الخليجي إمكانات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية كثيرة، يستطيع توظيفها بشكل كبير في دعم بقائه واستمراره .
3. بالرغم من كل الصراعات والتفاعلات الغير تعاونية بين دول النظام الإقليمي الخليجي، فقد استطاع هذا النظام المحافظة على نفسه من التشرذم والوصول الى مرحلة القتال والصراع المباشر بين دول النظام . وإن كان وجود النظام كنظام شكلي غير نظامي (أي نظام غير مؤسستي) واستطاعت دول النظام من المحافظة عليه من الانفراط .
4. عانى النظام الإقليمي الخليجي من الصراعات الداخلية بين دوله الثمانية، التي وصلت حد النزاع المسلح والقتال كالعراق وإيران، وقطع العلاقات الدبلوماسية والحصار كالحصار على قطر من قبل السعودية والبحرين والإمارات وبعض الدول العربية. وهذا أدى الى إضعاف دور النظام الخليجي ككيان واحد تجاه القضايا الإقليمية الهامة .

التوصيات

1. اختلاف وجهات النظر بين دول النظام الإقليمي الخليجي، أدى لاختلاف سياساتها الخارجية، وتراوح الأدوار التي أدتها دول النظام إقليمياً

4. النظام الشرق أوسطي الذي يحتوي النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الخليجي بكافة دولهما أضافه لعدة دول أخرى غير عربية. كل هذه التقاطعات والتداخلات أدت إلى أن يكون النظام الخليجي أكثر تأثراً بالسياسات الخارجية للبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به وان تكون تفاعلاته على الغالب رد فعل لأثر هذه السياسات الخارجية .

مخطط (6)

التداخل والتقاطع بين النظام الإقليمي الخليجي والنظام الشرق أوسطي (عضوية دول النظام الإقليمي الخليجي الثمان)



المصادر

1. أبو زيد، احمد محمود، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، مجلة سياسات عربية، ع17، نوفمبر 2015.
 2. إدريس، محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
 3. ادريس، محمد السعيد، دور الامن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي، مجلة المستقبل العربي، ع215، ك-2، 1997.
 4. أطلس العراق والوطن العربي والعالم الشامل، دار النبراس الثقافية، بغداد 2010.
 5. آل ثاني، فهد عبد الرحمن، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ع3، 2001.
 6. بول .س. نوبل، (النظام العربي: الضغوط والقيوم والفرص) في: بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة فارس سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1994.
 7. الجميل، سيار كوكب، المجال الحيوي للخليج العربي :- دراسة جيو استراتيجية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع85، 2003.
 8. صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة، مالك عبيد ابو شهيرة ومحمود محمد خلف، ليبيا، مصراته، الدار الجماهيرية، ط1، 1999.
- بين السليبي والايجابي، إذ سهلت دول الخليج العربية احتلال العراق ولعبت دوراً سلبياً فيه بعد احتلاله من الولايات المتحدة الأمريكية . صياغة إستراتيجية خليجية موحدة للتعامل مع المتغيرات الجيوسياسية الدولية و الإقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية لدول النظام الإقليمي الخليجي، وذلك من خلال تكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية .
2. البدء بمحادثات جادة وفعالة لحل المشاكل العالقة داخلياً بين دول النظام الإقليمي الخليجي وإيجاد حلول نهائية لها، خاصة مشاكل الحدود وترسيمها والمياه الإقليمية والعمل على توحيد السياسات والعلاقات الخارجية تجاه المشاكل الإقليمية والدولية.
3. يمثل النظام الإقليمي الخليجي بدوله أثنان المنتجة للنفط تكتلاً اقتصادياً بإمكانه التحكم بأسعار النفط من خلال إعادة بناء وتشكيل النظام الإقليمي بما يتلاءم مع مصالح دول النظام، وتوظيف كافة مصادر الطاقة والإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق ذلك واستغلال حاجة الغرب الى مصادر الطاقة الخليجية ودفعهم للاعتراف بالنظام الإقليمي الخليجي كنظام سياسي إقليمي موحّد على غرار الإتحاد الأوروبي والتعامل معه كوحدة سياسية واحدة لا ككتل أو دول مستقلة عن بعضها .
4. بناء سوق خليجية مشتركة أو منطقة تجارة حرة واتحاد كمركي بين دول النظام الإقليمي الخليجي، حيث إن أهم وسيلة للتعاون في النظام الدولي الجديد هي خلق مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة بين الشعوب ومتى ما تحقق التقارب الاقتصادي تبعه التعاون السياسي والعسكري.

9. عبد الله، عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2006.
10. غازي، حسين فيصل، المنظور الجيوإستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 244 ، 1999.
11. متولي، محمد. حوض الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج1، ط3، 1975.
12. المسفر، محمد صالح، العلاقات الخليجية - الخليجية : معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة 1971 - 2018 ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2019.
13. ندوة (العلاقات العربية - الإيرانية): الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، مجلة المستقبل العربي، ع201، 1996.
14. هلال، علي الدين، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 1986.
15. ياسين، حشوف، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
16. اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2014.
- (17) Cantori and Spiegel , the international politics of regions , comparative approach.
- (18) David Easton , analysis of political structure , routledge , new York 1999.
- (19) David J. Myers, ((patterns of Aspiring Hegemon Threat perception and strategic Response : Conclusions and Direction of research)) , in : David J. Myers, ed, regiond Hegemons Threat perception and strategic response (Boulder ,co: westview press, 1991).
- (20) Fred A. sonderman ((The Linkage between foreign policy and foreign politics)) in : James n . rosenau , ed , International politics and foreign policy , a Reader in research and theory new York :free press of Glencoe 1961.
- (21) John D. Anth0ny ((Aspects of Saudi Arabia's relation with The other gulf states)) in : Tim niblock , ed, ststes , soclet and Economy in Saudi Arabia (London : croom helm , 1982).
- (22) Michal Brecher , ((The subordinate system of southern Asia)) , in James N . rosepnau , ed. International politics and foreign policy ; areader in Research and Theory , rev , ed. New York: free press < 1969.
- (23) Yair Evron , the middle east : nations , super powers , and wars (New York) : praeger . 1973.